

# دراسات عربية

مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية  
تصدر شهرياً عن دار الطليعة - بيروت - ص.ب ١١٨٣٣١ / ١١١٨١٣

[تصدر مرة كل شهرين مؤقتاً]

ARAB STUDIES

A MONTHLY, CULTURAL, ECONOMIC & SOCIAL REVIEW  
P.O.BOX: 111813 - Beirut - Lebanon  
Fax : 961-1-309470

Yearly Subscription: Individuals: U.S.\$ 50  
(Outside Arab Countries) Institutions: U.S.\$ 70

صاحب الامتياز  
ورئيـس التحرير : د. بشـير الداعـوق  
المـديـر المسـؤـول : جـوزـيف صـفـير - مـديـر الادـارـة : مـحـمـد سـعـيد حـمـديـة  
الادـارـة : شـارـع المصـيـطـبة - محـلـة يـزـبكـ - بـنـيـة البـسـتان - تـلـفـون ٣٤٦٥٩  
بيـرـوـت / الـبـلـدـانـ - فـاـكـشـ ٣٠٩٤٧٠٠ - ٩٦١ -

الاشـراكـات : في الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ (بـمـاـفـهـاـ أـجـورـ الـبـرـيدـ الـجـوـيـ)  
للـمـؤـسـسـاتـ : ٦٠ دـولـارـاـمـيـرـيـكـيـاـ  
للـأـفـرـادـ : ٤٠ دـولـارـاـمـيـرـيـكـيـاـ

تـدـفعـ قـيـمةـ الاـشـراكـ مـقـدـمـاـ بـمـوجـبـ شـيكـ أوـحوالـةـ مـصـرـفـيـةـ

# دراست رىيسي

مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية

في هذا العدد :

- عوائق النهضة العربية وملهياتها النظرية ..... أبو يعرب المرزوقي ٢
- مُعامل التمركز الثقافي والصدف التاريخية ..... د. عبد الهادي عبد الرحمن ٣١
- التاريخ المختلف: ضرورة نقد الاستشراق ..... وصعوبات بناء المعرفة البديلة
- قراءة نقدية لكتاب «المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا» - د. المولدي الأحمر ٥٦
- الانفتاح الاقتصادي في سوريا: لماذا؟.. وإلى أين؟ ..... د. عبد القادر النصار ٧٠
- ندوة حول كتاب: «حاكمية الله وسلطان الفقيه» ..... طارق آل ناصر الدين
- ..... د. رضوان السيد
- ..... د. حسن نور الدين
- ..... د. عبد الغني عمار ٨١
- على هامش حكاية «ليلي والذئب»: ذئب الثقافة وذئب المجتمع الاستهلاكي
- مناوشة شعرية لوسيط سحري - خليل أحمد خليل ٩٧
- العلاقات الإنتاجية بين المزارعين وارباب الاراضي في المغرب والأندلس خلال القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي ..... د. إبراهيم القادري بوتشيش ١٠٩
- كانط ومسألة التعليم الفلسفية ..... مصطفى كاك ١١٥
- مراجعات:
- التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ..... د. مفيد الزيدى ١٣٣
- غادة السمان.. والعزف بالكلمات
- قراءة في كتابها: «عاشرة في محبرة» ..... عذاب الركابي ١٣٧

السنة الرابعة والثلاثون - العدد ٨/٧ - أيار / حزيران - مايو / يونيو ١٩٩٨

34th Year - N° 7/8 - May / June - 1998

## التاريخ المختلف

ضرورة نقد الاستشراق وصعوبات بناء المعرفة البديلة  
قراءة نقدية لكتاب: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا\*

□ د. المولدي الأحمر\*\*

منذ حوالي ثلاثة سنين بدأ النقاشات الفكرية والسياسية المهمة بالبلدان العربية تتجه - نتيجة التجارب التحررية والتنموية المختلفة التي عرفتها هذه الأخيرة - نحو تقييم المعرفة الحاصلة حتى الآن حول المجتمعات التي تعيش في هذه المنطقة. الواقع أن هذه المجتمعات قد أصبحت منذ قرنين من الزمن على الأقل موضوعاً لأشكال متعددة من المعارف، اختلفت من حقبة إلى أخرى حسب أسسها الاجتماعية - الثقافية وأهدافها وإيديولوجياتها. هذه المعارف تراكمت «حقائقها» وتدخلت منهاجها وبعض أهدافها، خاصةً منذ بداية النصف الثاني من القرن الحالي، بفعل ظهور نخبة جديدة من المفكرين العرب الذين تكونوا في إطار المدارس التعليمية الحديثة الأوروبية أو المحلية، لدرجة أنه أصبح من الصعب في بعض الأحيان رسم حدود فاصلة بين ما يُطلق عليه مثلاً المعرفة الاستشراقية، أو تلك التي تطورها المدارس الفكرية الغربية الحديثة، وبين ما تنتجه النخبة المحلية المفكرة، بما لذلك من استتبعات منهجية مهمة على مستوى عملية نقد أساسيات المعرفة الحاصلة حتى الآن.

الطريف في محاولات التقييم هذه أن النقد الذي يُوجه نحو المدارس الفكرية التي أنتجت معرفة بخصوص المجتمعات العربية، غالباً ما ينتهي بالضعف والارتباك وحتى التلاشي أمام معضلتين إبستمولوجيتيين أساسيتين واجهتا كل ناقد.

الأولى: هي إشكالية النزعة العلمية الصرفية والشموليّة التي يطمح إليها كل نوع من أنواع المعرفة. هذه النقطة تمثل شرطاً أساسياً في عملية تأسيس كل علم. المسألة هنا جد مهمة لأنها بقدر ما تثير مشكل نسبية المعرفة، تُشكّك في مصداقية أي دعوة نحو تأسيس معرفة خاصة أو ذات نزعة إقليمية. أكثر من ذلك، إن هذه المسألة تطرح مشكل المبدأ الأصلي الواحد للحياة الإنسانية، لا وهو الاجتماع الإنساني، وما ينتج عنه من ظواهر متشابهة تفترض إمكانية المعرفة الواحدة على الأقل على مستوى القواسم المشتركة.

الثانية: تخص التطور الحالي للمجتمعات العربية، ويمكن التعبير عن هذا المشكل الإبستمولوجي كالتالي: منذ أكثر من قرن من الزمن وهذه المجتمعات تتقدم على خطى التحول نحو الرأسمالية كنمط إنتاج له بالضرورة استتبعات عملية على مستوى البنية الاجتماعية تدفع

(\*) علي عبد اللطيف حميده، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

(\*\*) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة تونس الأولى.

بالنسيج الاجتماعي نحو التشكّل من جديد وفق مقاييس عرفتها في مجلّتها التجربة الأوروبيّة. السؤال هو: هل يمكن التفكير في هذه الظواهر بغير ما تفرضه هي من تصوّرات وطُرُق تفكير لعبت المدارس الغربيّة دوراً رياضياً في صياغتها وتنظيم أنساقها؟

في هذا الإطار من الأسئلة المنهجية تأتي دراسة علي عبد اللطيف حميّدة للحالة الليبية، كمحاولة لتجاوز الفكر الاستشرافي في اتجاه تطوير معرفة جديدة تخص المجتمع العربي عموماً والليبيّيّ بالأساس<sup>(١)</sup>.

وليبيا التي لم يستسع بعض أهلها هذا الاسم حتى منتصف القرن الحالي هي واحدة من البلدان العربية المغاربية التي جلبت إليها في وقت مبكر عدداً كبيراً من الرحالة الذين جابوا شمال إفريقيا، ومن المستكشفيين المغامرين، وتجار القوافل الصحراوية، والحجاج، واللاجئين، والمنفيين الذين سجلّ الكثير منهم مشاهداته وانطباعاته، بحيث صنعوا بما كتبوا جانبأً مهماً مما أصبح يُطلق عليه اليوم: ليبيا. بل إنّ ليبيا هي البلد الوحيد الشمالي إفريقي الذي تعرض في غضون نصف قرن فقط لثلاث تجارب استعمارية، توالت عليه أو تواجدت فوق أرضه في الفترة نفسها، وهي: الاحتلال الإيطالي، والسيطرة البريطانية على برقة ثم طرابلس، والفرنسية على فزان. وقد خلّفت هذه التجارب الاستعمارية كماً من المعارف لا يمكن الاستغناء عنه عند البحث في جذور ليبيا الحديثة. بل أكثر من ذلك، لقد مثلّت ليبيا المهد الذي تطورت انطلاقاً منه أهم النظريات الانثروبولوجية المعاصرة التي رسخت في حقل الأدبيات الاجتماعيّة والتاريخية حول المغرب العربي، إلا وهي النظرية الانقسامية<sup>(٢)</sup>. فليبيا إذن، من وجهة النظر هذه، هي من بين أخصّ البلدان العربية التي كُتب عنها مبكراً من طرف الرحالة والمستشرقين، وهي تُعتبر أيضاً، للسبب ذاته ولخصوصية تجربتها السياسيّة والدينيّة الحديثة، وكذلك لخصوصيات تركيبتها الاجتماعيّة، من أثرى الميادين العلمية التي تُغري الباحث بالجدل والمناقشة.

كتاب علي عبد اللطيف حميّدة ينطلق من هذا الأساس. وبالرغم من أن القارئ يجد صعوبة كبيرة في تحديد إشكالية المؤلف تحديداً أكاديمياً واضحاً، فإنه يمكن القول مع رفعت أبو الحاج، الذي قدّم للكتاب، بأن الموضوع الرئيسي للدراسة هو: البحث في الدلائل والجذور التاريخية للمجتمع المدني الليبي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين<sup>(٣)</sup>. وللخوض في هذه المسألة، قسم المؤلف كتابه إلى خمسة فصول ناقش خلالها ثلاثة مسائل رئيسية: بنية المجتمع الليبي قبل العهد العثماني الثاني ١٨٢٥؛ التحوّلات الرأسمالية الحديثة وانعكاساتها المعقدة على هذا المجتمع؛ ثم أخيراً ردود الفعل المختلفة للبيتين على الاستعمار الإيطالي. أما الخاتمة فقد خصّصها المؤلف لمناقشة فكرة المجتمع المدني في الدراسات الاستشرافية وفي التجربة التاريخية لمجتمعاتنا العربيّة. وتتلخص نيتها، من خلال قراءتي لعمل المؤلف هذا، في محاولة تتبع خطى الباحث وهو يجتهد في خلق مسافة بينه وبين

(١) لا يثير المؤلف مثل هذين المشكّلين اللذين هما من مشاغل كاتب المقال، ولكن دراسته تقع بالضرورة في مثل هذا الإطار. وسنعود إلى هذه المسائل عند النظر في طروحات المؤلف.

(٢) من أهم الابحاث الأولى في هذا المجال دراسة إيفانز - برتشارد: E. E. Evans - Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica*, 1949.

(٣) هذه الصياغة ليست لعلي عبد اللطيف حميّدة الذي تنقل بين تعريفات مختلفة لإشكاليته، بل هي لرفعت أبو الحاج.

النظريات السوسيولوجية والأنثروبولوجية المعاصرة التي لعبت دوراً في تكوينه العلمي الأكاديمي، من أجل إثبات فشلها في فهم التطور التاريخي لمجتمعه، والعمل على تقديم بديل معرفي عنها. ومن ثم سأحاول أن أستكشف أهم الصعوبات المنهجية التي واجهته، وانعكاساتها على نتائج بحثه، وأن أحدد أبعادها الإبستمولوجية العميقية التي توجه النقاش العام حول مجتمعاتنا العربية بالأساس ومجتمعات أخرى مشابهة بصفة أشمل.

### إشكالية التاريخ المختلف:

يواجه المؤرخون والاجتماعيون والأنثروبولوجيون العرب، من دون استثناء، مشكلة معرفية قليلاً ما تُطرح بشكل جريء وواضح في دراساتهم ونقاشاتهم. هذه المشكلة يمكن طرحها في صورة طرفي معادلة: طرفها الأول هو أن هؤلاء الباحثين قد تكونوا كلهم إن لم يكن في الغرب فمن خلال تعلم واستبطان طرق تفكير مدارسه الحديثة؛ أما طرفها الثاني فهو أن هؤلاء يشتغلون بقضايا يبدو لهم منشؤها التاريخي مختلفاً. التعبير على هذه المشكلة يتخذ أشكالاً متعددة تبدأ بالشعور بالحرج المنهجي وذلك من خلال وضع بعض أدوات التفكير (المفاهيم مثلاً) بين قوسين، دلالة على احتراز الباحث منها، وتصل في أحياناً أخرى إلى حد الدعوة إلى نبذها لأنها لا تفي بحاجة الباحث، أو لأن النتائج التي يؤدي إليها استعمالها تشک في جملة من قناعاته المبدئية<sup>(٤)</sup>. هنا بالضبط تبرز إشكالية التاريخ المختلف<sup>(٥)</sup>. لأن النقطة الوحيدة التي ينطلق منها الباحث بطمأنينة، أي دونما مناقشة، في هذه المعادلة هي قناعته التي تبدو له في غير حاجة إلى برهان بأن تاريخ المجتمع العربي مختلف تماماً عن التاريخ الأوروبي الذي يحتلّ عنده وظيفة المرجع الأساسي لدى المقارنة. لذلك، فهو يشعر، عندما يشكّ في الطرودات التي صنعتها مدارس التفكير الغربية حول مجتمعه، باطمئنان كبير مرجعه ليس الشعور بالنجاح في البرهنة على عدم صلاحية النظريات الغربية بالنسبة للمسائل التي يطرحها، بقدر ما هو الإحساس بالقدرة على إثبات انتماهه إلى تجربة تاريخية مختلفة.

هذا الإشكال يبرز بشكل واضح في كتاب علي عبداللطيف حميد، ولو أن المسألة لا تبدو كاملة الوضوح لدى المؤلف. فالكاتب يبذل كل ما في وسعه لكي يثبت لنا أن التاريخ العربي المغاربي، وبالأساس الليبي، على الأقل حتى بداية القرن التاسع عشر، مختلف تماماً عن التجارب التي عرفتها أوروبا الحديثة. هنا يُؤكّد على عبد اللطيف حميد على جملة من المسائل التي لا يطرحها بالشكل الذي نبرزها به نحن إنما ينطلق منها ضمناً، أي أن هذه المسائل تمثل المادة الأساسية التي يسعى إلى تشكيل عناصرها وتصنيفها قصد بناء فرضياته واستنتاجاته.

أول عناصر الاختلاف التي تميّز التاريخ العربي المغاربي الليبي هو العنصر الثقافي الذي يمثل الدين الإسلامي أجل مظاهره. هنا نحن في بلاد الإسلام. والمجتمع الإسلامي يختلف عن المجتمع المسيحي في تنظيمه للحياة الدينية إذ إن الحياة الروحية تفتقد عنده للمركزية المؤسساتية.

(٤) من أهم هذه القناعات: حقيقة الأمة العربية عند القوميين العرب، وحقيقة الأمة الإسلامية عند الإسلاميين.

(٥) مفهوم التاريخ المختلف لا يتخذ عندنا شكل القناعة المرتكزة على الشعور، ولا الاستنتاج الذي يكون أساس التجربة العملية أو المشاهدة الإجرائية. إنه بالأساس مسألة تركيبية منهجية سنعود إليها لاحقاً.

المعطى الثاني الذي ينطلق منه المؤلف هو التمايز البارز بين عناصر التركيبة الاجتماعية والإثنية للمجتمع الليبي. فنحن أمام مجتمع يحتلّ الحضريون فيه نسبة قليلة ومختلفة الأصول متمركزة في المدن الساحلية. أما الريفيون فهم إما فلاحون يقطنون السهول المحاذية للبحر، والهضاب والجبال القريبة منه، والواحات الصحراوية المتباudeة؛ وإما بدو رعاء رُّحل أو نصف رُّحل، منظمون في شكل قبائل، ويتنقلون في الصحراء وفق مصالح وعادات معروفة؛ وإما تجار قوافل أو وكلاء يجوبون الطُّرُق ويربطون بين داخل إفريقيا والبحر المتوسط. من ناحية أخرى، ينقسم المجتمع الليبي إلى قبائل متعددة لها أصول إثنية ومرانكز اجتماعية مختلفة. أما من الناحية الدينية، فإن المذاهب الفقهية (المالكي والإباضي والحنفي) والطُّرُق الصوفية (وهي عديدة) تخترق هذا النسيج الاجتماعي المعقد بأكمله.

العنصر الثالث هو التمايز الاقتصادي الإقليمي الذي يرتكز على معطيات بيئية (إيكولوجية) جغرافية، وأخرى ترتبط بالبنية العقارية وبنوعية الترابط بين المراكز السياسية الحضرية والأرياف (فزان، برقه، طرابلس). هذا التمايز الاقتصادي الإقليمي تخترقه كل البنية الاجتماعية والإثنية للمجتمع الليبي التي سبقت الإشارة إليها، وتوجهه وفق مفاهيم ومصالح تتراوح بين المبدأ التجاري، ومبدأ الاكتفاء الذاتي، وخيارات مقاومة التحوّلات الجديدة أو التعامل معها.

العنصر الأخير يتمثل في غياب المركزية السياسية القوية التي لها القدرة على التحكم في هذه التركيبة الاجتماعية وتوجيهها وفق رؤية محددة. وهكذا، فإن عمليات التغيير والتطور والصراع لا تقع في إطار الفضاء السياسي الموحد لدولة مركزية مستقرة.

النتيجة التي يخلص إليها المؤلف هي أننا هنا، في هذا البلد العربي المغاربي، في مجتمع يطبعه التعدد والتنوع. لكن هذه الخاصية - التي لا ينفرد بها المجتمع الليبي - لا تكتمل إلا عندما ننظر في جانبها الآخر، إلا وهو عناصر التوحد. فبالرغم من أسباب التشتت هذه، ظلّ هذا المجتمع محافظاً على خيوط الترابط التي تجمع أجزاءه، والتي تمكّن بفضلها من الظهور كبنيان واحد طيلة قرون عديدة، ومن خوض معارك طاحنة في سبيل الدور عن هويته ومصالحه، رغم المسافة التي كانت تفصل بين مؤسسات ورموز السلطة المركزية والمجتمع. أما دخول ليبيا في حقبة العصر الحديث، فإن إطارها ونتائجها تختلف بما عرفته التجربة الأوروبيّة: إطار استعماري (بشكله العثماني والإيطالي حسب المؤلف)، ومقاومة أو تعديل التحوّلات نحو الرأسمالية.

## ضرورة نقد الاستشراق:

هذه هي الأرضية، أرضية التاريخ المختلف، التي يقف عليها المؤلف - وفي الحقيقة كل باحث عربي - لكي يهاجم الاستشراق ويحاول أن يكشف خطأ النظريات التي أنتجتها المدارس الغربية حول مجتمعه. وفعلاً يُبادر علي عبد اللطيف حميده بنقد أهم هذه النظريات ومنها المقاربة الانقسامية، والمقاربة الماركسية، ومدرسة التحديث التي تطورت بالخصوص في أمريكا الشمالية.

أما المدرسة الانقسامية فإنها ترتكز على عامل التجزوّع البنائي الاجتماعي الذي يمنع من التمركز السياسي باعتباره الرمز الأول للوحدة والقوة في العصر الحديث. هذا التركيز على

ظاهرة الانقسام والتجزؤ يجعل من الصعب فهم مظاهر التوحد التي لا يخلو منها هذا المجتمع، كما يجر في الوقت نفسه إلى استنتاجات لا تتطابق مع الواقع التاريخي. لذلك يقول المؤلف عن هذه النظرية: «هذا النموذج الانقسامي مفروض على الواقع في المغرب العربي المعاصر»، لأنه لا يأخذ في حسبانه «الإطار التاريخي للمجتمع العام بما فيه القبائل، التجارة والدول»<sup>(٦)</sup>. لكن الضعف النظري للمدرسة الانقسامية نجد له وجهاً آخر عند المدرسة التحديدية الأوروبية والأمريكية. فانطلاقاً من مفهوم التحديث، تصنّف هذه المدرسة المجتمع العربي عموماً على أنه مجتمع تقليدي. وهذا التصنيف يصرف النظر عما هو حيوي وخلق في هذا المجتمع خلال المرحلة التي سبقت الاستعمار. وبذلك لا يبقى لمدرسة التحديث إلا القيام بالخطوة التالية، إلا وهي تصور أن تحدث هذا المجتمع لا يمكن أن يأتي إلا من الخارج، فتسقط عندئذ في النظرة المركزية للتاريخ الإنساني التي لا تقيم أي اعتبار لتاريخ المجتمعات غير الأوروبية. ولهذا السبب المنهجي تفشل مدرسة التحديث في تفسير التحوّلات المعاصرة التي تعرفها المجتمعات العربية ومنها المجتمع الليبي، وبالخصوص مظاهر التبعية الاقتصادية، استمرارية العلاقات القبلية، الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي، والصحوة الإسلامية التي تشكي في نموذج الغرب.

أما المدرسة الماركسيّة فإن لها العيوب نفسها التي لمدرسة التحديث، لأن لها نظرة مركزية أوروبية للتاريخ الإنساني (تعليقات ماركس حول الجزائر والهند وأسيا عموماً)، كما أنها تجد صعوبة كبيرة في فهم المجتمعات القبلية<sup>(٧)</sup>.

هكذا إذن، بهذا الإيمان العميق بالاختلاف التاريخي الكبير بين مجتمعاتنا العربية وبين التجارب الأوروبية والأمريكية الأخرى، وبهذا النقد الواضح لنظريات المدارس الغربية، والذي نجده في الحقيقة منتشرأ في أغلب البحوث العربية وكذلك في كثير من الدراسات الاستشرافية نفسها، ينطلق على عبد اللطيف حميّدة للبحث في سُبُل البديل النظري الذي يفي بالحاجة المعرفية.

### مشاكل التصنيف والتفسير:

كيف سيصنّف المؤلف معطيات مجتمعه (أو بالأحرى كيف سيصنعها) ويربط بين الظواهر ليصل إلى نتائج مخالفة لما توصلت إليه المدارس الغربية؟ ما هي أدواته البديلة؟ وهل توصل فعلاً إلى نتائج مغايرة؟

إن ما يلفت النظر في هذه الدراسة منذ البداية هو مسألة الحاجة التي تولدت بالضرورة لدى المؤلف، بحكم تكوينه الأكاديمي وطبيعة الموضوع الذي يبحث فيه، إلى استعمال جملة من الأدوات المفاهيمية التي بدت وكأنها وسائل مهنية ضرورية لا تختص بها أي مدرسة إلا بالقدر الذي تعدلها به، أو بالطريقة التي تستعملها بها، أو بالهدف الذي تريد أن تصل إليه

(٦) علي عبد اللطيف حميّدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، م.س، ص ٢٠. يعترف الكاتب في الوقت نفسه بأن النظرة الانقسامية لا تخلو من الصواب: «ليس كل ما يقوله كتاب البناء الانقسامي خرافات». وسندى فيما بعد الانعكاسات المنهجية للاحظته هذه على نتائج بحثه.

(٧) يذكر المؤلف كذلك في كتابه المدرس هنا (ص ٢٢) أن أولى الابحاث التي قام بها حاولت استعمال المقاربة الفيبرية لفهم تأثير الدين والعلاقات القبلية في السياسة في ليبيا بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٩. ثم يعلق على ذلك قائلاً: «ولكن هذا البحث الفيبرى لم يأت بإجابة مقنعة ولكن باسئلة جديدة».

باعتراضها. وهذه النقطة مهمة عند مناقشة مسألة النزعة العلمية الصرفية والطموح المعرفي الشامل لكل نوع من أنواع المعرفة، لأننا هنا أمام باحث يحتاج إلى أدوات معرفية تعود أن يشتغل بها أهل الاختصاص، وهذه الأدوات صُنعت بشكل مستقل عنه، بل مثلت مادة تكوينه الأساسية. وهذا الأمر يوضح لنا كيف أن الباحث العربي (وأي باحث آخر) لا يستطيع أن يعمل خارج إطار التاريخ العام للمعرفة والتجربة العلمية المميزة للاختصاص الذي ينتمي إليه.

الملحوظة الثانية هي الارتباك الكبير والتضارب المنهجي اللذان يظهران على المؤلف عند محاولته تصنيف معطيات هذا التاريخ المختلف، وتفسير الظواهر التي تركت بصماتها في بنية المجتمع وحدّدت وجهة تطوره. وهذا يطرح مشكلة بناء المعرفة البديلة.

لنز ذلك بوضوح أكثر من خلال النص. رأينا كيف أن المؤلف حاول أن يثبت لنا أنه بقصد دراسة مجتمع له تاريخ مختلف ويتميز بالتنوع والتعدد والتنوع الذي لا ينفي اللحمة والتوحد، وأن الصورة التي تقدمه بها النظرية الانقسامية لا تنطبق على واقعه التاريخي، كما لا تنطبق عليه الصورة التي تقدمه بها نظرية التحديث التي لا تعرف له بآية قدرة على التطور الداخلي المختلف. هنا يحاول المؤلف أن يقدم البديل، لكن أول المفاهيم التي يستعملها هو مفهوم نمط الإنتاج، وهو كما نرى مفهوم من صنع المدرسة الماركسية. فيقول لنا إن نمط الإنتاج السائد في ليبيا، قبيل الاحتلال العثماني الثاني، هو نمط إنتاج ريعي، وإن الدولة القرمانلية ودولة أولاد محمد بفزان كانتا دولتين ريعيتين. وكما هو متوقع، فإن هذا التصنيف يدفع مستعمله بالضرورة إلى تحديد الطبقات الاجتماعية التي تنمو وتنتظم علاقاتها في إطار هذا النوع من نمط الإنتاج. وهذا ما وقع فعلاً للمؤلف الذي انجر نحو عملية تمييز الطبقات التي يتالف منها المجتمع الليبي أثناء الفترة المذكورة. إلا أن الكاتب لا يحدد لنا إلا قوة اجتماعية واحدة يتردد في تضمينها بين مفهومي الطبقة والفئة، هذه القوة الاجتماعية كان يمثلها الأعيان الذين يتالفون من العسكر والتجار والعلماء وبعض رؤساء القبائل، وهي توجد على رأس الدولة والمجتمع لأنها تحصل على الريع.

لكن ما هي حالة القوى الاجتماعية الأخرى التي تنتظر أن يحدد المؤلف موقعها في إطار هذا النوع من نمط الإنتاج؟ هنا تتعتمد الصورة أمام الباحث الذي سبق وأن حذرنا هو نفسه من «مطباط» النظرية الماركسية، فنجد أنه يستعمل الصفات الاسمية الإجرائية العامة التي تميّز بها باقي القوى الاجتماعية، وذلك بدون توضيح للموضع الذي تحتلها وفقاً لما يحدده نمط الإنتاج الريعي المهيمن. فإذا بالمجتمع مكون من الحرفيين والتجار وال فلاحين والعبيد والقبائل (التي يعني بها البدو). هل يعني هذا أنه من غير الممكن توزيع هذه القوى الاجتماعية في شكل طبقات تربط بينها علاقات تحالف وصراع؟ هنا يحاول المؤلف أن ينظر إلى الفلاحين على أنهم يشكلون طبقة شهدت تطوراً عديداً خاصة في القرن التاسع عشر. غير أن هذا التصنيف للفلاحين جعل الكاتب يواجه مسألة التحالفات السياسية التي عرفتها ليبيا في تاريخها القرمانلي والعثماني الثاني، والتي جمعت بالأساس، حسب رأي المؤلف، بين القبائل (البدو) والفلاحين. هل هذا تحالف طبقي؟ هل تمثل القبائل المتحاربة وذات التكوينات الاجتماعية المستقلة طبقة؟ ثم كيف يمكن حل مشكل الدين الذي تمثله خاصة الطرق الصوفية والمذاهب الفقهية؟ وهل يمكن تجاهل التكوين الإثنوي المتعدد للسكان؟

عند هذا المستوى من التحليل يضطر المؤلف، أمام صعوبة المضي في التصنيف وفق منظومة المفاهيم الماركسية، إلى التركيز على مظاهر التعدد والتمايز الاجتماعي التي تغلب على

المجتمع الليبي. وهذا الاتجاه يبدو مريحاً من الناحية العملية، لأنه يمكن الباحث من الإسهاب في تتبع جزئيات المجتمع ومكوناته واختلافاته. لكن ما هي أدوات التصنيف التي يستعملها المؤلف للقيام بهذا العمل؟ إنها أدوات النظرية الانقسامية. ففي صفحة ٨٥ من الكتاب، يقدم لنا صورة مفصلة عن التكوينات والتقسيمات القبلية، وظاهرة الصنوف التي تجمع بينها في كتل متنافسة ومتضادة بشكل وراثي.

عند هذه النقطة ندرك الورطة المنهجية التي وصل إليها المؤلف. لأن هذا التصنيف يفرض من جهة تفسيراً معيناً للأحداث يرفضه المؤلف منذ البداية، كما تجلّى ذلك عند نقده لطروحات النظرية الانقسامية حول المغرب العربي، ويتصف من جهة أخرى بصورة المجتمع الظبي القائم على أساس نمط الإنتاج الريعي.

يبّرز هذا التضارب العنهجي بشكل جلي عندما يعمد المؤلف إلى محاولة تصويف علة ظواهر اجتماعية عرفها المجتمع الليبي خلال مسيرة تطوره منذ العهد العثماني الثاني (١٨٢٥) حتى نهاية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإيطالي. فالمؤلف يعتبر أن ليبيا قد عرفت بداية تحول اقتصادي نحو الرأسمالية منذ العهد العثماني الثاني، الذي أدخل إصلاحات على النظام الإداري والضربي والعقاري لتسهيل التطور في هذا الاتجاه. كما أن تطور النفوذ السياسي والاقتصادي للقوى الرأسمالية الأوروبية في ليبيا قد لعب دوراً مهماً في هذه العملية خاصة في نهاية القرن التاسع عشر<sup>(٨)</sup>. وعلى هذا الأساس عرفت ليبيا في القرن الماضي تحولاً من حالة الإنتاج الريعي والدولة الريعية إلى حالة انتقالية رأسمالية غير مكتملة، تمثل الدولة العثمانية في طرابلس الغرب، والدولة السنوسية في برقة، ثم الدولة الاستعمارية الإيطالية (في مرحلة لاحقة) الشكل السياسي لها<sup>(٩)</sup>. هنا يقول المؤلف إنه بحكم هذا التطور التاريخي المهم، برزت طبقات اجتماعية جديدة على الساحة الليبية لعبت دوراً رئيسياً في تطور البلاد السياسي والاقتصادي الحديث، مثل مقاومة انتشار النظام الرأسمالي أو مساعدته على التوسيع. لكن ما هي هذه الطبقات الجديدة؟ إنها أولاً طبقة الأعيان، ثم طبقة الفلاحين الذين زاد عددهم في القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ، ثم طبقة العمال الذين تركزوا خاصة في قطاع الحلفاء وفي الموانئ.

هنا نرى أنه من المهم التوقف قليلاً عند مفهوم طبقة الأعيان الذي يطرح - برأينا - مشكلين على الأقل. ذلك أنه من الناحية النظرية، يرتبط مفهوم الأعيان ببنية وثقافة المجتمع التقليدي. وبما أن المؤلف يحاول أن يبرهن على ظهور طبقة جديدة جاء ظهورها نتيجة توسيع العلاقات الرأسمالية في نسيج الاقتصاد الليبي، فإنه من حقنا أن نشك في القيمة الإدراكية لهذا التصنيف الذي لا يبرز المميزات الرئيسية المرتبطة بهذا التحول لهذه الطبقة. من جهة أخرى، عندما ننظر في مكونات هذه الطبقة نجد أن الشرائح الاجتماعية التي تتالف منها قديمة ومتآصلة في المجتمع الليبي، بل إن ممثلي هذه الطبقة «الذين بُرزوا كقضاة وإداريين ومدرسين وضباط في الجيش والإدارة العثمانية مقابل رواتب شهرية»<sup>(١٠)</sup>، هم أنفسهم ممثلو

(٨) من المثير حقاً أن ينظر المؤلف إلى انهيار تجارة القوافل كعامل من عوامل التحول نحو الرأسمالية. انظر: المجتمع والدولة... م. س، ص ٩٥.

(٩) يعتبر المؤلف أن الحركة السنوسية قد توصلت خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي إلى بلوغ مستوى الدولة ذات التكوين الإداري والاقتصادي والإيديولوجي المستقل.

(١٠) المجتمع والدولة...، م. س، ص ٩٥.

طبقة الأعيان التي هيمنت على الحياة الاجتماعية في ليبيا في ظل نمط الإنتاج الريعي والدولة الريعية حسب تصنيف المؤلف السالف الذكر. زيادةً على ذلك، يتحدث المؤلف عن نشوء طبقة كمبرادورية لعبت دور الوسيط الاقتصادي والسياسي بين المستعمر والبلد، لكنه لا يوضح لنا علاقة هذه الطبقة بطبقة الأعيان، وهل الكمبرادور أعيان، وإذا كانوا كذلك لماذا يصنفهم على أنهم يشكلون طبقة مستقلة. بل إن المؤلف لا يوضح أبداً علاقة هاتين الطبقيتين بطبقتي الفلاحين والعمال، رغم إشارته إلى دراسة بارنغتون مور التي قامت على أساس هذا الرابط<sup>(١١)</sup>.

لقد انعكست هشاشة هذا التصنيف على القيمة التحليلية للدراسة، فلم تصمد أمام تشابك المعطيات والظواهر التي صاحبت تاريخ المجتمع الليبي، بالرغم من أن المؤلف قد أظهر وعيًا بهذه المسألة. وخير مثال يُجسد الصعوبة المنهجية التي واجهها المؤلف هو ظاهرة المقاومة والتواطؤ التي صبغت تاريخ الحركة الوطنية الليبية ضد الاستعمار الإيطالي.

يفرد المؤلف فصلاً كاملاً (الفصل الخامس من الكتاب) لدراسة هذه الظاهرة وذلك تحت عنوان «الأصول الاجتماعية لحركات التواطؤ والمقاومة». وحتى تتوضّح هذه المسألة في ذهن القارئ، نعطي هنا فكرة عامة ومحضرة عن هذه الأحداث. كل التجارب التاريخية الاستعمارية بدأ التدخل الإيطالي في ليبيا عبر قنوات اجتماعية محلية تمثلت في ارتباط بعض العائلات والأفراد بالمصالح الأجنبية، مما جعلهم يتذذون مواقف سلبية من عملية الاستعمار، أو لعب دور إيجابي ونشيط في تسهيل هذه العملية. لكن ما يُميّز التجربة الليبية، عند وضعها في الإطار الأشمل لتاريخ المغرب العربي الحديث، هو أولاً، إن حركة المقاومة المسلحة التي نمت فيها قد استمرت فترة طويلة نسبياً (١٩١١ - ١٩٣٢)؛ ثانياً، إن المقاومة شملت المدن والأرياف على حد سواء؛ ثالثاً، إنها كانت مرفوقة بحركة كبيرة، غالب على أحداثها الطابع الدرامي والمفاجيء من المقاومة والتواطؤ والحروب الأهلية التي لم ينجُ من تبعاتها إلا النادر من الزعماء؛ رابعاً، إن جزءاً كبيراً من المقاومة قد تزعمت حركة دينية هي في الأصل طريقة صوفية (السنوسية).

ومن الظواهر البارزة التي صاحبت هذه المرحلة، والتي حاول المؤلف أن يفسرها على أساس نقد النظرية الانقسامية والنظرية الماركسية والمقاربة الفيبرية، ظاهرة تحالف بعض أعيان المدن واليهود<sup>(١٢)</sup> مع الإيطاليين، الحرب الأهلية الرهيبة التي وقعت في الجبل قبل الاستيلاء الكامل على هذه المناطق، وظاهرة سياسة «اللعب على الحبلين» التي اتخذتها بعض القبائل الليبية في التعامل مع المحتلين وقوى المقاومة.

ينطلق المؤلف من جملة التحولات الرأسمالية التي عرفتها ليبيا أثناء القرن التاسع عشر ليجعل منها العامل الرئيسي في تفسير هذه الأحداث<sup>(١٣)</sup>: «كان تعدد ردود فعل المجتمع الليبي للغزو الاستعماري أمراً طبيعياً متوقعاً. التعدد مصدره تعدد التركيب الاقتصادي والاجتماعي

(١١) انظر Moore, Barrington: *Social Origins of Dictatorship and Democracy, Lord and Peasant in the Modern World*, Boston, Beacon Press, 1966.

(١٢) يتعامل المؤلف مع اليهود كفئة متجانسة يتخذ أصحابها موقف نفسه، وهو هنا موقف التواطؤ.

(١٣) هذه الفرضية تجعلنا نتساءل ما إذا كانت الأمور ستكون مختلفة لو أن الاستعمار الإيطالي كان سابقاً على هذه التحولات التي لم تعرفها ليبيا إلا في القرن التاسع عشر.

في الأقاليم المختلفة في ما يخص التطور الرأسمالي وعلاقة المدن بالأرياف والداخل<sup>(١٤)</sup>. ثم يوضح المؤلف هذه النقطة مؤكداً على أن ردود الفعل على الاستعمار الإيطالي كانت مختلفة باختلاف الطبقات والفئات والجماعات المحلية، ثم إنها كانت متباعدة من جهة البدو وال فلاحين والأعيان<sup>(١٥)</sup>. أخيراً، يخلص المؤلف إلى القول بأن «فهم ردود الفعل للغزو الإيطالي ببرؤية جديدة مهم لتجاوز التفسيرات الشخصية والاتهامية في ليبيا بعد الاستقلال»، وأن هدفه هو «تحليل الدوافع المختلفة وسياسات حركة التواطؤ والمقاومة للاستعمار بناء على منهجية جديدة ترکز، ليس على العوامل الشخصية، ولكن على الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية التي وُجِدت قبل الغزو»<sup>(١٦)</sup>.

لتفق قليلاً عند هذا التصنيف. نلاحظ قبل كل شيء أن المؤلف يقف في إطار التحول نحو الرأسمالية، فهذا الإطار هو في الوقت نفسه الافتراض النظري والواقع التاريخي. إن هذه النقطة مهمة كما أشرنا سابقاً وكما سنرى ذلك بعد قليل، لأنها تمثل قضية إبستمولوجية تتحكم برؤية الباحث للظواهر. كذلك يجمع المؤلف في هذا التصنيف بين مقاربتين اثنتين لكل واحدة أدواتها التصنيفية المميزة: فهو يستعمل مفهوم الطبقة لفصل الأعيان على حدة، ومفهوم الفئة ليفصل بين اليهود والمسلمين وبين البدو والفالحين. هذا مع العلم بأنه يتعامل مع هؤلاء الآخرين على أنهم يشكلون طبقة، رغم أنه يوجد على رأس البدو والفالحين وجهاً يمكن ضمهم إلى طبقة الأعيان بما يترتب على ذلك من بلبلة واضطراب لهذا التصنيف.

لنَّ الآن إلى أين أدىت محاولة المؤلف في فهم الأحداث المذكورة. يبدأ المؤلف بتفسير موقف الأعيان الارستقراطيين الذين تحالفوا مع الاستعمار سواء في برقة أو في إقليم طرابلس. بالنسبة لهؤلاء، لا يتردد المؤلف في الجزم بأنهم اتخذوا هذا الموقف دفاعاً عن مصالحهم التي نعمت بحكم التغلغل الاقتصادي الاستعماري الإسلامي الذي بدأ في ليبيا منذ ثمانينيات القرن الماضي. أما اليهود فوضعهم كأقلية - وهنا نلاحظ كيف ضعف مفهوم الطبقة في أداء وظيفته إذ يركّز المؤلف على وضع اليهود كأقلية - دفعهم إلى التعاون مع المحتلين لضمان الحماية ولتحقيق المكاسب.

لكن كيف كان الأمر بالنسبة لحرب الجبل؟ هنا تكشف بوضوح حدود محاولة المؤلف، وتبرز بشكل حاسم صعوبات التجاوز. في خصوص هذه الحرب الرهيبة<sup>(١٧)</sup> التي وقعت في سنوات ١٩١٥ - ١٩١٦ ثم ١٩٢٠ - ١٩٢١، لا يعترف المؤلف بالتحليلات العرقية والمذهبية التي تتضمن البربر والعرب أو الإباضيين والمالكيين وجهًا لوجه، وينتقد بشدة الآراء الاستعمارية في خصوص هذه المسألة التي ربما لا تتفق، حسب رأيه، إلا مع حالة اليهود المنغلقين على أنفسهم. فأهل الجبل، في نظره، من عرب وبربر وإباضيين ومالكيين قد اختلطوا وتزاوجوا فيما بينهم. لكن ما هو الحل الذي يقترحه المؤلف لتجاوز «مطبات» التحليلات الانثروبولوجية الاستعمارية التي ترتكز على بعض فرضيات النظرية الانقسامية كما نعلم؟ هنا نجد أنفسنا أمام مفاجأة كبيرة، إذ إن جواب المؤلف كان التالي: «ومن ثم (أي كبديل للنظريات المشار إليها) نفضل النظر إلى تحالفات الجبل الغربي (التي وقعت أثناء الحرب الأهلية بين

(١٤) المجتمع والدولة.... م. س، ص ١٥٣.

(١٥) نفسه، ص ١٤٥، ١٥٢.

(١٦) نفسه، ص ١٤٥.

(١٧) لقد وصلت هذه الحرب إلى حد إحراق القرى المتبادل بين المتنازعين وقتل الأطفال والاعتداء على النساء.

أهل جادو ويفرن من جهة والرجبان والزننان من جهة أخرى) من خلال ظاهرة الصنوف التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر»<sup>(١٨)</sup>.

لقد اضطر المؤلف، كما نلاحظ، إلى العودة إلى تصنيفات النظرية الانقسامية، التي قد لا تمثل فقط التصور الاستعماري لتركيبة أهل الداخل الاجتماعية بالمغرب العربي، ولكن أيضاً تصور السياسيين المحليين الذين يمثلون النخبة الحاكمة في هذا المجتمع. لكن الأهم بالنسبة لنا في هذا التفسير، ليس خلفياته الإيديولوجية بقدر ما يمثله من انزلاق منهجي عن نقطة الانطلاق في هذه المقاربة. لقد ذكر المؤلف في دراسته أن التحولات الرأسمالية التي عرفتها ليبيا لم يكن لها التأثير نفسه على كل المناطق، مما قد يفسّر لجوءه إلى هذه النظرية. ولكن ذلك يثير العديد من الأسئلة. ومن أهم هذه الأسئلة أن هذا الافتراض قد يعني أن النظرية الانقسامية ربما تكون صالحة لفهم المجتمعات ما قبل الرأسمالية، وهو ما يتناقض مع النقد الذي وجّهه المؤلف إليها في بداية دراسته. من جهة أخرى، نلاحظ أن المؤلف يدرج الجبل ضمن المناطق التي وصل إليها تأثير نمط الإنتاج الرأسمالي (خلافاً مثلاً لمناطق القبالة وسرت وورفلة)، وعندئذ يُمكننا أن نتساءل عن النتائج الاجتماعية التي انعكست على هذا التوسيع وعن الفظواهر السياسية والإيديولوجية التي ربما قد تكون تولدت عنها، ومن ثم عن الأسباب العميقية التي جعلت المؤلف يغفل عن الوزن الاجتماعي الحقيقي لهذه التحولات، أو يعجز منهجيًّا عن تصنيفها وصياغتها من أجل إلقاء ضوء جديد على الظاهرة.

إن الصعوبات المنهجية التي واجهها المؤلف ليست هيئنة، وهو يدرك ذلك تماماً إذ إنه لا ينفك يؤكد لنا، في خصوص حركة المقاومة الليبية، أن «الميراث الثقافي والسياسي لحركات المقاومة بالغ القوة والتعقيد». لقد ظهرت هذه الصعوبات أيضاً في محاولته تفسير السلوك السياسي للقبائل التي يقول عنها أثناء المقاومة «لعبت على الحبلين»: حبل التواطؤ وحبـل المقاومة. كيف يفسّر المؤلف الظاهرة؟ يقول المؤلف إن هناك العديد من القبائل، مثل قبائل القبـلة وورفلة وسرـت، قاومت الإصلاحات الرأسـمالـية العـثمـانـية وكذلك التأثيرات الاجنبـية في هذا الاتجـاه، وذلك تارـةً من خلال المقاومة المسلحة (انتفاضـة غـومـة المـحمـودـي وعبدـالـجـليل سـيفـالـنصرـ)، وأخـرى من خلال الابـتـعادـ عن مـراكـزـ نـفوـذـ الدـولـةـ. هـذاـ السـلـوكـ جـعـلـهـ تـنـطـويـ عـلـىـ نـفـسـهـ وـلـاـ تـشـارـكـ فـيـ الـاحـدـاثـ إـلـاـ مـنـ مـنـظـارـ مـصـلـحـتـهـ الـقـبـلـيـةـ الـضـيـقةـ. لـذـكـ اـتـخـذـ هـذـهـ الـقـبـائـلـ مـوـاقـفـ مـتـضـارـبـةـ، مـرـةـ تـتـحـالـفـ مـعـ الـمـسـتـعـمـرـ كـيـ تـهـزـمـ أـعـدـاءـهـ الـمـحـلـيـنـ، وـأـخـرىـ تـقاـوـمـهـ بـضـرـاوـرـةـ لـأـنـ يـهـدـدـ مـصـالـحـهـ.

نلاحظ قبل كل شيء أن هذه القبائل، وبالأساس قبائل المحاميد وأولاد سليمان وورفلة، لم تكن في وقت من الأوقات منطوية على نفسها بعيدة عن نفوذ الدولة وتأثيرات برامجها الإصلاحية (الإصلاحات العثمانية). فهي علامة على أنها تحتل مناطق استراتيجية تجعلها بالضرورة في خضم كل الأحداث، قد أنجبت الزعماء الذين كان لهم شأن سياسي كبير في تاريخ البلاد، اكتسبوه من خلال تحالفاتهم السياسية مع أو ضد الدول القرمانية والعثمانية والإيطالية. الأمر الثاني هو أن سلوك التواطؤ والمقاومة لم يكن ظاهرة سياسية اختصت بها هذه القبائل وحدها، بل إن العديد من القبائل الأخرى، في الجبل وفي السهول، قد غيرت من مواقفها حسب تطور الأحداث وتغير ميزان القوى. معنى هذا أنه من الصعب أن نجد في

(١٨) المجتمع والدولة... م.س، ١٥٩ - ١٦٠.

حيثيات الأحداث ما يمكن من وضع هذا التصنيف الذي يزعم أن القبائل قد اتبعت خطط سياسية ثابتة ميّزتها عن بعضها.

إن جذور هذا التصور تبدو، في اعتقادنا، مرتبطة بفرضية المؤلّف أكثر منها بالمعطيات التاريخية. فهو يتحدث عن مجتمع يعيش فترة انتقالية من نمط الإنتاج الريعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي لم يكن لها التأثير نفسه على كل القبائل. حسب هذا الافتراض، يُصبح من المنطق أن نتصوّر أن سلوك القبائل كان قد تحدّد وفق التأثير اللاماتكافيء لتوسيع العلاقات الرأسمالية على تركيبتها الاجتماعية. لكن هذا الافتراض المنطقي والمهمّ تعترضه صعوبات كبيرة هي، في الحقيقة، وليدة التصور ذاته. ذلك أنه بإمكاننا، وفق الافتراض نفسه، أن نتخيل أن عكس هذه الأحداث هو الذي يجب أن يقع، إذ إن المناطق التي تكون قد خضعت لتأثيرات نمط الإنتاج الرأسمالي هي التي تكون بنيتها قد تخلّلت وأفرزت على مستوى تركيبتها قوى اجتماعية متباعدة المواقف تتجاذبها خيارات مختلفة في خصوص تعاملها مع الاستعمار وخلفيات الرأسمالية، في حين أن القبائل التي بقيت خارج دائرة هذا التأثير تكون قد حافظت على انسجامها وعلى موقف سياسي ثابت مع أو ضد المحتلّ حسب مصلحتها الطبقية. لكن الأمر لم تسر لا حسب هذه الوجهة ولا كما ذكرها المؤلّف، إذ إن أغلب القبائل، خاصةً في المنطقة الطرابلسية، قد اتبعت طرق التواطؤ والمقاومة حسب الظروف.

إلى جانب هذه المشكلة، واجه المؤلّف صعوبة منهجية أخرى ربما تكون أكثر تعقيداً من كل ما واجهه من صعوبات التصنيف. هذه المشكلة تتلخص في السؤال الآتي: هل ظاهرة التواطؤ والمقاومة ظاهرة فردية أم جماعية؟ يبدو هذا السؤال في ظاهره بسيطاً ويوجّه بالجواب في الوقت نفسه. لكن المشاكل المنهجية العويصة التي يثيرها غالباً ما يطمسها الباحثون من خلال إسراعهم نحو الجواب البديهي والمتوقع، وهو أن الأحداث والظواهر يصنّعها الفرد والجماعة في آن معاً. غير أن الأمر يصبح شائكاً عندما نتساءل عن ملابسات وتفاعلات العلاقات الدفينة التي تربط بين الفرد كوحدة بيولوجية - سيكولوجية مميزة والجماعة كوحدة مذهبية ذات قيم ومصالح عامة، في خصوص تحديد الموقف وتوجّبه. إنه يُمكن، من وجهة النظر هذه، اعتبار ظاهرة التواطؤ والمقاومة كأبرز الظواهر التي كشفت بحق عن صعوبات هذه المعضلة السوسنولوجية القديمة. غير أن فرضيات المؤلّف والأدوات التصنيفية التي استعملها لم تسمح له بالنظر إلى الظاهرة بالشكل الذي أبرزناها به، فسقط من جديد في التضارب المنهجي الذي صاحب دراسته منذ البداية. ففي الوقت الذي يؤكّد فيه على ضرورة دراسة هذه الظاهرة في إطار التحوّلات الرأسمالية التي عرفتها ليبيا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مستبعداً بذلك وبشكل حاسم طروحات النظرية الانقسامية في هذا الخصوص، ينتقد أيضاً كل الدراسات التاريخية التي يقول عنها إنها ركّزت على السلوك الفردي للزعماء في تفسير الأحداث. لكن المؤلّف يضطر أمام صعوبة التقدّم وفق هذا الخط المنهجي إلى الارتداد من جديد نحو النظرية الانقسامية. فيقول لنا إن فلاхи وقبائل الجبل قد حافظوا «على استقلالهم من السلطة المركزية العثمانية حتى بداية الغزو الإيطالي. وكبديل للسلطة العثمانية انقسم قبائل وفلاحو الجبل إلى صفوف وتحالفات كتنظيمات سياسية في مواجهة الأخطار»<sup>(١٩)</sup>. هنا تبدو لنا الأحداث من صندوق

(١٩) المجتمع والدولة...، م.س، ص ١٧٧.

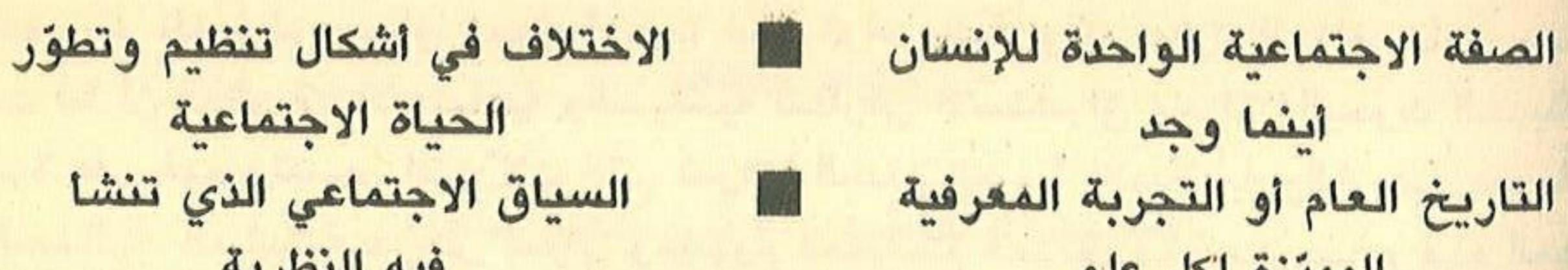
الجماعات القبلية والصفوف التي لا تسمح للأفراد، بحكم تركيبتها الانقسامية، من التصرف بحرية في مواجهة الأحداث والانتظام وفق متغيرات مستقلة عن روابط القرابة والمعاهدات القديمة. غير أن المؤلف، سرعان ما يتراجع عن ذلك لأن هذا التفسير قد يجره إلى الاستنتاجات العامة للمقاربة الانقسامية التي لا يتفق معها من حيث المبدأ، فيؤكّد لنا بأنه من الخطأ النظر إلى تاريخ الجبل الغربي من خلال هذا الصراع (صراع الصنوف)»<sup>(٢٠)</sup>. لكن الجزم بهذه الحقيقة قد يدفع نحو قراءة مختلفة للظواهر تفترض أن الأفراد لا يلتزمون دائمًا بما تعلمه الروابط القبلية من سلوك وأفعال. لذلك لا يرى المؤلف بدأً من التراجع عن نقده للدراسات التي ركّزت في تحليلها للأحداث على السلوك الفردي للأشخاص معترفًا - في فصل آخر ولكن بخصوص الأحداث نفسها - بأهمية العوامل الذاتية في هذا المجال: الاقتصاد الانتقالي في طرابلس أدى إلى صراعات وتنافس بين الأعيان والشيوخ، وبالتالي نواطئ بعضهم مع الإدارة الاستعمارية لتأكيد مصالحهم أو التوسيع والانتقام من هزائم سببها قبائل وزعامات محلية لهم»<sup>(٢١)</sup>.

ما هو الاستنتاج الذي يمكن أن نخرج به من خلال هذه القراءة لمشاكل التصنيف والتفسير التي واجهها المؤلف طيلة دراسته لتاريخ ليبيا الحديث؟

إن أهم ملاحظة يمكن الخروج بها في هذا الموضوع هي أن مشاكل التصنيف والتفسير ليست قضايا متعلقة بالإمكانيات الذاتية التي تخص الباحث، بقدر ما أنها متعلقة بقضايا إستمولوجية شاملة، بعضها يرتبط بسياسات اجتماعية محددة، والبعض الآخر يمثل معادلات شبه رياضية تكون ثابتة. إن أهمية هذا الاستنتاج تكمن في أنه يوجهنا إلى محاولة تحديد بعض هذه المعادلات، الشيء الذي قد يفتح أمامنا الطريق نحو التعامل بطريقة مختلفة مع مقوله المعرفة البديلة من حيث مفهومها وشروطها وحدودها.

### صعوبات بناء المعرفة البديلة:

سنحاول في خاتمة هذا البحث أن نلخص مجمل القضايا النظرية التي تكمن، في رأينا، وراء أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤلف، وذلك من خلال اختزالها في معادلتين إستمولوجيتين اثنتين تتكونان من أربعة عناصر متراقبة، نزعم أن التأليف الموفق بينها يمثل أكبر تحدٍ أمام الباحث الجاد في العلوم الإنسانية والاجتماعية أينما كان. وهاتان المعادلتان هما:



إن الانطلاق من أي نقطة من هاتين المعادلتين المتراقبتين يحدد بالضرورة نوع المشاكل النظرية التي سيواجهها الباحث، كما أن مجمل التفاعلات الفكرية المنهجية والإيديولوجية التي تنشأ عن هذه العملية شديدة التشابك والتعقيد، ونتائجها متعددة

<sup>(٢٠)</sup> نفسه، ص ١٧٧.

<sup>(٢١)</sup> نفسه، ص ١٦٣.

الاحتمالات. لتبسيط هذا الأمر يمكننا إعطاء المثال التالي الذي لا يلقي الضوء إلاً على جزء من المسائل المعرفية التي قد تنشأ عن مثل هذه العملية في الحالة التي نعرضها: إذا كانت نقطة الانطلاق مثلاً هي السياق الاجتماعي الفعلي الذي نشأ فيه تفكيره وتطورت فيه نظرية ارتباطه بالسياق الاجتماعي التاريخي الفعلي الذي نشأ فيه تفكيره وتطورت فيه نظرية المعرفية، ينظر إلى الظواهر أينما كانت من خلال هذا الموقع (وما يترتب على ذلك - عندما يؤخذ بعين الاعتبار البُعد الذاتي الفردي للمسألة) - من أنواع لامتناهية من العلاقات والتصورات الخاصة التي يبديها الباحث نحو الظاهرة)، فإنه سيواجه مشكلة التعارض بين الطموح المعرفي الصرف الذي يسعى إلى تحقيقه كل علم عبر مسيرته وتجربته المنهجية المميزة، والشروط الاجتماعية التي تقيد إنتاج المعرفة. من جهة أخرى، سيصطدم هذا الباحث بحقيقة الاختلاف في أشكال تنظيم وتطور المجتمعات الأخرى الواقعه ضمن سياقات تاريخية مختلفة. إن هذا يحدث بالرغم من أن البحث يتصل بطريقه أو بأخرى بالصفة الاجتماعية الواحدة للإنسان.

لقد نشأت المشاكل المنهجية التي واجهها علي عبد اللطيف حميدة في هذا الإطار. فالمؤلف قد انطلق من مقوله التاريخ المختلف، أي من أشكال تنظيم وتطور الحياة الاجتماعية في المغرب العربي التي تختلف بالخصوص عن التجربة التاريخية للمجتمعات الأوروبية. والانطلاق من هذه النقطة قد مكّنه من نقد النظريات الاستشرافية أو تلك التي أنتجتها حديثاً مدارس العلوم الاجتماعية الأوروبية والأمريكية. فهذه النظريات، بحكم ارتباطها الوثيق بسياق اجتماعي مختلف، لم تنظر إلى مجتمعه إلاً من خلال التجربة التاريخية الخاصة بالمجتمعات التي نشأت فيها، فكانت النتائج التي وصلت إليها غير موضوعية، والمعرفة التي قدمتها حول مجتمعه مشوهة. لكن المؤلف اضطر، عند بلوغ هذا المستوى من التفكير، إلى مواجهة مشكل عويص. فقد وجد نفسه مُرغماً، بحكم تكوينه الأكاديمي وتخصصه المعرفي، على استعمال أدوات حرفته التي تميز التجربة المعرفية للاختصاص الذي ينتمي إليه، بالرغم من أن إنتاج وتطور هذه الأخيرة قد ارتبط بتجربة اجتماعية تاريخية تختلف عن تلك التي عرفها مجتمعه. وهكذا تضاءلت أمامه فرص إنتاج معرفة بديلة تقطع مع طروحات المدارس الغربية.

لقد ظهر ذلك في التضارب المنهجي الذي رافق دراسته بل أكثر من ذلك، يمكننا أن نزعم بأن سؤال المجتمع المدني في حد ذاته الذي قدمه المؤلف كأهم نقطة جديدة في بحثه، إنما هو في الحقيقة تجسيمٌ واضحٌ لصعوبات المعرفة البديلة. ذلك أن سؤال ومفهوم المجتمع المدني قد ظهر في سياق تحول أوروبا نحو الرأسمالية. ولقد حاول المؤلف طيلة بحثه أن يثبت لنا أن النظريات الاجتماعية والسياسية لمدارس الاستشراق ومراكز البحث الحديثة غير قادرة على فهم وتفسير التحوّلات التي تعرفها البلدان العربية الإسلامية والشرقية عموماً نحو الرأسمالية. المشكلة هي أن سؤال ومفهوم المجتمع المدني بما من صنع هذه المدارس الفكرية، والسؤال هو كيف يمكن أن ننتج معرفة بخصوص مجتمع نصّوره على أنه مختلف البنية والتاريخ بأدوات تصنيفية ظهرت في سياق تاريجي اجتماعي آخر؟ إن هذا الإشكال لا يمكن حلّه إلاً إذا أعيد التفكير في مقوله التاريخ المختلف وفي مقوله المعرفة البديلة.

بإمكاننا الآن الانطلاق من هذه الملاحظات نحو طرح أسئلة نظرية أشمل لأبد للباحث من أن يتوقف عندها كي يعرف شروط وحدود وإمكانيات المعرفة البديلة. ذلك أن عملية إبراز عناصر الاختلاف بين المجتمعات هي عملية تصنيفية، أي أنها أساساً اصطناعية. معنى هذا أن

الباحث عندما يحاول أن ينطلق من شواهد وظواهر يعتقد أنها تميّز مجتمعه، إنما هو يصنع الاختلاف عن طريق أدواته التصنيفية. إن المشكل هنا ليس هو حدود الاختلاف والتتشابه بين المجتمعات بقدر ما هو قضية **البعد الإيديولوجي** لمقولة التاريخ المختلف<sup>(٢٢)</sup>، وانعكاساتها على مستوى صياغة الإشكاليات المعرفية، أو إنتاج المعرفة البديلة، أو حتى على عملية بناء وتراكم المعرفة في حد ذاتها.

إن الانطلاق من هذه الملاحظات يمكن أن يقودنا إلى التساؤل مثلاً في خصوص الحياة الدينية لدى المجتمعات البشرية، ما إذا كان اختلاف أشكالها يُبرر معرفياً الادعاء باختلاف حقيقتها عند الإنسان كائن اجتماعي. أما إذا كان الجواب بأن حقيقتها هي اختلاف حقائقها، فإن مفهوم المعرفة يُصبح أكثر تعقيداً وخطورةً. يمكننا أيضاً أن نورد مثلاً آخر من الأسئلة التي تفضي بنا إليها هذه الملاحظات والتي يمكن أن يُشكّل طرحها نوعاً من المغامرة: هل صحيح أن المقاربة الانقسامية، التي نجد لها جذوراً عند دوركايم، لا تصلح لإنتاج معرفة جديدة عن تاريخ المجتمعات التقليدية الأوروبية، أم أن التصنيفات الماركسية والفيبريرية والدوركايمية هي التي صنعت لنا حقيقة هذه المجتمعات التي لا تبدو لنا انقسامية؟

إن طرح هذه الأسئلة مهمٌ لفهم الأسباب الدقيقة للصعوبات التي تواجهه مشروع المعرفة البديلة والتي خصّص لها الباحثون العرب المقالات والكتب العديدة. لقد وقع على عبد اللطيف حميدة في كثير من التناقض والخلط المنهجي ليس فقط لأنه لم يقم بنقد منهجي صارم ودقيق للأدوات التصنيفية التي استعملها (وخاصة لمفهومي القبيلة والطبقة)، ولكن أيضاً لأنه لم يطرح سؤال معنى المعرفة البديلة في حد ذاته ولا الشروط الإبستمولوجية لإنتاجها.

(٢٢) يمكن أيضاً إدراج مشاكل النظرة المركزية الأوروبية للتاريخ الإنساني في هذا الإطار.

صادر حديثاً عن دار الطليعة



## يوم الدم

**مشهدية عاشوراء في جبل عامل  
– مقاربة نفسية واجتماعية لمقتل الإمام الحسين –**

رالف رزق الله